الأبعاد الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة الدولية والإقليمية:

دراسة نقدية تأصيلية وفقا لمنظور الدول النامية

د.سنوسي خنيش

المركز الجامعي بالجلفة

1- مقدمـــــة:

لقد أدى التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به - والذي يعتبر تفاعلا حيويا يتغير من محيط إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، طبقا لنشاطات الإنسان المتنوعة والمختلفة - إلى تعالي الأصوات المنبهة والمحذرة من خطورة الوضع، الذي أدى إلى التدني المستمر و المتسارع للنظام البيئي والإنساني.

إن المشكلات البيئية الحالية - عموما - تعبر عن الحاجة للتقليل من تراكمات المستويات الدنيا من الملوثات [1].فمنذ حوالي قرن أعرب بعض الدارسين عن قلقهم بشأن التغيرات التي يحدثها الإنسان في البيئة، لكن سرعان ما اتسع الاهتمام بقضايا البيئة، خصوصا منذ الستينات ليشمل كل جوانب البيئة الطبيعية؛ كالأرض، والمياه، والمعادن، والغلاف الجوي، والمناخ، والأنهار الجليدية والقطبية، والأعماق السحيقة للمحيطات، والفضاء الخارجي، وجميـــع الكائنات الحية. وبالإضافة إلى ذلك شمل الإهتمام بالبيئة نوعية الحياة وانعكاساتها على الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وبذلك تغيرت ملامح الحركة البيئية العالمية تغيرا كبيرا منذ المنتصف الأخير من القرن العشرين، محاولة التجاوب مع قضايا الحاضر والمستقبل معا. و يعود ذلك إلى المساهمات العلمية المكثفة والمستمرة في مجال اختراع الأجهزة الخاصة بالتحليل، ورصد المئات من المواد الكيميائية المنتشرة في البيئة من جهة، والوصول إلى تحديد التفاعلات الكيميائية و مصيرها من جهة ثانية.

كما تحقق الكثير من المعرفة حول آثار ملوثات عديدة على المواد و الكتل الحيوية. ونحن نفهم الآن الآليات التي يمكن أن تؤدي إلى استنفاذ طبقة الأوزون، وإلى احتمال ارتفاع درجة الحرارة في العالم، وإلى زيادة التصحر. ومن ناحية أخرى حدث تقدم كبير

---

[1] - عبد اللطيف الحمد، "التأثيرات الإقتصادية للموضوعات البيئية على الدول العربية المصدرة للنفط"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 17، العدد: 59، ربيع 1990، ص 12.

في مجال التنبؤ النسبي بالعمليات الفيزيائية الأرضية، والدورات الجيوكيميائية، والعمليات الإيكولوجية أو البيئية.

كما نجد هناك نماذج أخرى استحدثت لتحليل العلاقات المتبادلة بين الموارد ونمو السكان والبيئة والتنمية، مما أدى إلى فهم العلاقة المتشابكة والمعقدة بين الإنسان و محيطه العام. كما حدث تطور سريـــع في الطرق العلمية لتقييم وتقويم الآثار البيئية، وتحليل مردودية التكاليف، وتحليل المخاطر وإدارتها، والمحاسبة البيئية، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والأدوات الأخرى التي ساهمت بدرجة ملحوظة في رسم السياسات والإستراتيجيات الأفضل للتعامل مع المشكلات البيئية المختلفة [1]. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن ماهية وطبيعة الإدارة الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة؟ من جهة، والتساؤل أيضا عن الأبعاد الدولية والإقليمية لهذه الإدارة، من جهة ثانية.

02- الإطار النظري والاصطلاحي للدراسة:

انطلاقا من المفهوم الإنساني الاصطلاحي، بإعتبار أن الإنسان هو المحور الأساسي الذي تحيط به البيئة بمختلف مجالاتها وتشعباتها، فقد أصبح الجدل قائما على ضرورة حماية البيئة والكرة الأرضية التي يعيش عليها البشر. وبالرغم من أن الموسوعات المتخصصة في مجال البيئة، تجمع على أن حماية البيئة تعني: « جميع التدابير المتخذة لصيانة البيئة، أو لإعادة الأوضاع الطبيعية لبيئة الجنس البشري والحيوانات والنباتات والمناظر الطبيعية والنصب التذكارية، بالقدر الأقصى الممكن، بحيث أن مجال حماية البيئة يتطلب التوافق البيئي الذي يعتبر هدفـــا مهما بالنسبـــة لها، والتقييـــم المبكر لهذا التوافق يجعل من الممكـــن في مرحلة التخطيط لمشروع ما، منع الانعكاسات البيئية السيئة أو المضرة بالبيئة، والتي قد تترتب عليه تقليلها إلى الحد الأقصى أو حصرها ضمن الحدود المقبولة»[2].

إلا أن طبيعة الموضوع الذي أنا بصدد دراسته، تجعلني أنظر إلى مجال حماية البيئة من منظار آخر، يأخذ في مجمل اهتماماته كل الأبعاد الإستراتيجية الجديدة التي تجمع بين التنمية (بإعتبارها تعبر عن النموذج الإداري)، وإدارة حماية البيئة (والتي تهتم

---

[1] - عصام الحناوي، "قضايا البيئة وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 19، العدد: 70، صيف 1994، ص 126 - 127.

[2] - مجلس الطاقة العالمي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، معجم الطاقة: عربي - إنجليزي - فرنسي، الطبعة الثالثة الكويت، القاهرة: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1994، ص 168.

بالإنسان بإعتباره المحرك الأول لكل تغيير أو تطوير أو عمارة، كما يذهب إلى ذلك كل من "كونفيشيوس"، و" إبن خلدون"، و رواد نظرية (ز:Z) اليابانية.

وبذلك نجد بأن مفهوم حماية البيئة يعني الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصره، بما يضمن استمرارية التنمية على المدى البعيد، ذلك ما ظهر لنا من انعكاسات بسبب التطورات الحضارية وما رافقتها من نشاطات في مختلف المجالات في الكثير من الأحيان سلبا على البيئة والتنمية بعضا ببعض. و في هذا الصدد يشير تقرير الطاقة العربي الخامس بأنه: « يتعذر استمرارية التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الأضرار البيئية»[1].

ويتجلى لنا الارتباط القائم بين البيئة والتنمية بشكل أوضح في الدول النامية المنتجة للنفط. بما فيهـــا الدول العربية الإسلامية، ذلك ما للنفط من أهمية حيوية. في تحقيق التنمية في هذه الدول، من خلال ما توفره العوائد البترولية من مصادر تمويل أساسي لخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية. إلا أنه: «... كان يحصل دوما انفصال بين ملكية المؤسسات و إدارتها على الدول المنتجة للنفط أن تتقبل تطور من هذا القبيل بالنسبة لهذه المؤسسات التي تعمل في جو المنافسة العالمية ... إن الدراسات النظرية الحديثة أثبتت أن الشركات التي هي في وضع احتكاري سواء كانت خاصة أو حكومية، تحقق نفس النتائج إذا ما خضعت لنفس النوع من التسهيلات في الأنظمة الإدارية...» [2].

وعلى أية حال، فقد ظهرت موجة جديدة في المجتمع الدولي تطالب الدول النامية بالحد من إستهلاك الطاقـــة التي تعتبر في هذه الدول الممول الرئيسي لاقتصادياتها وتحقيق برامجها التنموية. بالرغم من الإحصائيات التي تشير إلى أن إستهلاك هذه الدول من الطاقة يعتبر محدودا جدا مقارنة بالدول الصناعية، وبالتالي فهي تتحمل الجزء الأكبر من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والملوثات الأخرى الناتجة عن تقنيات استخدام الوقود الأحفوري. فالولايات المتحدة الأمريكية تساهم لوحدها بحوالي 24% من الانبعاث العالمي، في حين أن الدول العربية الإسلامية بأكملها لا تساهم إلا بنسبة 3% من مجمل الكميات المنبعثة من هذا الغاز.

---

(1) - جامعة الدول العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الإجتماعي. المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مؤتمر الطاقة العربي الخامس، « البيئة والطاقة والتنمية »، القاهرة من 7 إلى 10 ماي، 1994، ص 1.

(2) - جورج ميشيل، " الشركات النفطية في الدول المنتجة بحاجة إلى تفعيل دورها على المستوى العالمي"، مجلة البترول و الغاز العربي، تصدر بفرنسا، المجلد: 30، عدد مارس 1994، ص 18.

و قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن أساليب التنمية و التطور الصناعي وأسلوب الحياة واستثمار المصادر الطبيعية، قد أدت إلى خلــق عدم توازن بين البيئة والتنمية، مما دفع البعض إلى توجيه الاهتمامات، موعزين بذلك أسباب التدهور البيئي إلى الوقود الأحفوري، خصوصا الفحم الحجري و النفط، اللذان كانا هدفا لتلك الإتهامات، وذهب البعض للدعوة إلى الحد من إستهلاك هذا الوقود، والإستعاضة عنه بأنواع أخرى من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة [1]، (مثل: الطاقة الكهربائية، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح).

ويتركز حاليا الجدل في المحافل الدولية أساسا حول العلاقة بين زيادة تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، واحتمال ارتفاع درجة حرارة الأرض، إذ يساهم غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة55 % في ظاهرة البيوت الزجاجية[*].

وفي هذا الإطار تشير الدراسات العلمية إلى أن تراكم بعض الغازات التي تتميز بخاصية امتصاصها للأشعة تحت الحمراء المنعكسة على سطح الأرض، إذ أن هذه الغازات تقوم بدور البيوت الزجاجية وتحجز الحرارة وتمنعها من الانتشار إلى طبقات الجو العليا. ويصنف الباحثون من بين هذه الغازات: غاز ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان، وغاز الكلوروفلوروكربون (CFCs)، وأكسيد النيتروز [2].

وبسبب مختلف النشاطات الإنسانية من جهة، والاستغلال المتواصل للموارد الطبيعية والطاقوية، نجد أن دور الطاقة قد يصل إلى حوالي 49 %، يأتي بعده دور الصناعة التي تشارك بحوالي 24 %، والغابات 14 %، و الزراعة بنسبة 13 %.

وعلى الرغم من عدم اليقين في الربط بين تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة من جهة، وزيادة حرارة الأرض من جهة أخرى، وأن الآثار السلبية لزيادة الحرارة، إن وجدت لا تزال حتى الآن محدودة، إلا أن الخوف من زيادة تركيز هذا الغاز في الغلاف الجوي نتيجة الزيادة المتوقعة في إستهلاك الوقود الأحفوري لا تزال مشكلة مطروحة أمام المجتمع الدولي و الإنساني.

---

[1] - محمد مختار اللبابيدي،" مؤتمر ريو: البيئة و الطاقة و التنمية"، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 18، العدد: 67، 1993، ص 71.

[*] - إن ظاهرة البيت الزجاجي، والتي تسبب ارتفاعا في متوسط الحرارة البيئية، تعزى إلى تركيز غازات معينة في الجو، ويعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون، عالميا، أهم غازات البيت الزجاجي، حيث يعتقد الكثير من العلماء أن ظاهرة البيت الزجاجي هي أكبر مشكلة بيئية، تواجه الإنسانية على المدى الطويل.

[2] - Borjn Larsen et Anwar Shah, " combattre l'effet de serre", Revue Finances et Développement, France, Décembre, 1992, p 20.

وتصل الكميات المنبعثة من الكربون من صناعة ونفط، إلى حوالي 2200 مليون طن كربون. وبالإضافة إلى ذلك فإن 91 % من الكميات تنبعث نتيجة إستهلاك النفط، وأن انبعاث هذا الغاز نتيجة لعمليات الاستكشاف والإنتاج والنقل والتركيز محدودا نسبيا. ولابد من الإشارة إلى أن إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة نتيجة الوقود الأحفوري لا يشكل إلا 3 % من كميات هذا الغاز المنبعثة في الطبيعة، خاصة من الغلاف الجوي والتربة والغابات والمحيطات و البراكين. وتدل الدراسات العلمية الحديثة عن وجود طرق عديدة للتخلص من غاز ثاني أكسيد الكربون والاستفادة منه في بعض الأحيان، و من أهم هذه الطرق نجد، الحفاظ على الغابات الحالية والتوسع في زراعة الأشجار التي لها دور رئيسي في الحد من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

ومن هنا فقد زاد الوعي الإنساني والدولي بحماية البيئة وقضاياها وسياساتها. ففي العشرية الماضية وبداية العشرية الحالية، لوحظ الاهتمام بموضوع الإنسان والبيئة والتنمية. فمثلا نجد أن تقـرير "**برونتلاند**"[*] دعـا بإلحاح إل ضرورة إحلال التوافق بين النمو الاقتصادي وسلامة البيئة وإنماءها من جهة، والانتقال من المواضيع البيئية المحلية و الإقليمية (كالتلوث، والضوضاء، والأمطار الحمضية ....) إلى الاهتمام بالمواضيع البيئية الدولية كالتركيز على ظاهرة الاحتباس الحراري، و التغير المناخي المصاحب لها، وثقب طبقة الأوزون ومشكلات التصحر... إلخ.

وانتقلت مواضيع البيئة والمشكلات المرتبطة بها من اهتمامات الدوائر العلمية كالتنوع الحيوي (البيولوجي) - الذي يضم كل الأنواع من الكائنات الحية و النباتية و الحيوانية - إلى الكائنات الدقيقة، الموجودة في أنظمة بيئية مختلفة. وهنا جاء الاهتمام بدراسة مشكلة الكائنات الحية المنقرضة والمهددة بالانقراض بدرجات متفاوتة والتي وصل عددها إلى 22030 كائنا [1]. كما ينصب اهتمام الدوائر العلمية على دراسة التغير المناخي، وثقب طبقة الأوزون، لينتقل إلى الاهتمام بأحزاب البيئة وجماعات الخضر التي

---

[*] - تقرير برونتلاند: أعدته اللجنة العالمية للبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج " غروهالم برونتلاند" Grohalm Brontland بعنوان: " مستقبلنا المشترك "، وهي لجنة كلفت من قبل الأمم المتحدة عام 1983 بدراسة العلاقة بين البيئة والتنمية، و اقتراح الحلول لتحقيق الانسجام و التوازن بينهما، و إنتهت اللجنة من عملها بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في خريف 1987، و الذي ترجم إلى لغات عدة منها اللغة العربية.

[1] - رجب سعد السيد، في عرضه لكتاب جيفري ماكنيلي و آخرين، قضية أغنياء الأرض و فقرائها: التنوع الحيوي (Biological Diversity)، مجلة العربي، الكويت، العدد : 431، أكتوبر 1994، ص 204.

أصبحت تشكل جماعات ضغط على الدول الصناعية. مما جعل هذه الأخيرة تولي أهمية للمعارضة و الرأي العام المعارض لسياستها الإقتصادية.

3- الأبعاد الاستراتيجية لإدارة حماية البيئة الدولية:

وأخذ البعد الدولي لموضوع البيئة مداه الإعلامي بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، المعروف بقمة الأرض " بريو دي جانيرو Rio De Janeiro ، في شهر جوان 1992، والذي بدأ الإعداد له منذ عام 1988.

ومنذ ذلك التاريخ، بدا واضحا أن موضوع حماية البيئة سيكون له الإهتمام الدولي من جهة، كما أنه سيؤثر - إن آجلا أو عاجلا - على مستقبل العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية من جهة أخرى. لذا نجد تصريح "ريو" يؤكد على هذا البعد الدولي المستقبلي بقوله: «ومن أسباب زيادة الإهتمام العالمي بالبيئة، وخصوصا في الدول المتقدمة، ذلك أن المجتمع الصناعي لابد و أن يوجد التلوث نتيجة للعملية الصناعية من جهة، ولمدخلات الإنتـــاج و مخرجاته من جهة ثانية، كما أن تطور العلوم وتقدمها، أظهر مضارا كثيرة للتلوث، وبدائل عدة لمكافحتها، يضاف إلى ذلك أن زيادة الدخل والثروة تعملان على زيادة الطلب على الهواء النقي و البيئة النظيفة كسلع لذاتها، مما يجعل تلك السلع ذات مرونة مرتفعة للدخل ، ويأتـــي العامل السياسي والإيديولوجي ليضيف بعدا للاهتمام بالبيئة ويعطيها الأولوية على غيرها من المواضيع» [1].

وإلى هنا، يتبين لنا أن الاقتصاد لا يخرج عن معادلة البيئة تلك، فمن جهة تعتبر البيئة موردا طبيعيا، يجب استغلاله والحفـــاظ عليه، عن طريق التحكم في قوانين الاقتصاد، ومن جهة أخرى ينتج عن عمليات الاستهلاك والإنتاج نتائج بيئية لابد من تحديدها، وتقدير تكاليفها وطنيا ودوليا معا.

كما أصبح من الضروري إتخاذ الاعتبارات البيئية في القرارات الإقتصادية الفعالة، كما وأن الطبيعة العالمية لبعض الظواهر البيئية، تجعل اعتبارات من الكفاءة والعدالة مهمة عند دراسة ردود الأفعال المحتملة حين التعامل مع تلك الظواهر، ويعتبر عامل الزمن في معادلة البيئة -وذلك من حيث توقيت وديمومة التأثيرات البيئية- مهم عند تحليل المنافع و التكاليف عبر الأجيال [2].

---

[1] - محمد مختار اللبابيدي، مؤتمر ريو: " البيئة والطاقة و التنمية "، المرجع السابق الذكر، ص 75.

[2] – نفس المرجع، ص 76.

وباعتبار أن الدول النامية معنية أيضا - وربما أكثر من غيرها - بموضوع البيئة، فينبغي عليها أولا أن تنطلق من مشكلة الفقر، و التي هي بشكل أو بآخر مرتبطة بعامل البيئة، وبالرغم من أن التنمية ومجالاتها تعتبر الهدف الرئيسي لتلك الدول، إلا أنه بدا من خلال السنوات الماضية - نتيجة للنظرة الأحادية لموضوع البيئة - أن هناك تعارضا صارخا بين البيئة والتنمية، فهناك تخوف - لا مبرر له - من أن القيود البيئية سوف تحد التنمية، ومن أن هذه الأخيرة سوف تسبب أضرارا للبيئة.

فحماية البيئة و نموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية، لأن بدون هذه الأخيرة تبقى الموارد غير كافية، وبالتالي تتدهور البيئة. إن هذا الترابط بين البيئة والتنمية، واتخاذها بعدا كونيا، حدا بلجنة " برونتلاند " إلى إطلاق مفهوم "التنمية المستديمة" Sustainable Development، والتي عرفتها بأنها التنمية التي تعمل على الإيفاء بحاجات الجيل الحالي بدون التفريط في حاجيات الأجيال القادمة.

ولهذا فقد إستوجب في رسم **إستراتيجية إدارة حماية البيئة الدولية** التطرق إلى تحديد ما يلي:

1. **قاعدتها**: وهي ترتكز أساسا على الرقابة الذاتية، وتنمية الضمير المهني لدى الإنسان في كل أعماله، بإعتباره سيد الكون وخليفة الله في الأرض، وهنا تبرز أهمية الأخلاقيات الوظيفية في الإدارة والمجتمع معا.
2. **منظماتها**: وتتمحور حول الوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال الهام والشائك.
3. **تكتيكها**: حيث تعتمد على الإدارة العقلانية والرشيدة للتحكم في الموارد الطبيعية واستغلالها الإستغلال الأنفع والمستدام.
4. **فاعليها**: وهم العلماء الكونيون (الكوسموبوليتان) ، وهذا اعتمادا على نظرتهم العلمية الموضوعية التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على الكرة الأرضية والحياة البشرية معا.

وقد أخذ البعد الدولي لموضوع حماية البيئة مداه بإنقعاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية U.N.C.E.D. والمعروف بـــ"قمة الأرض"، بريو دي جانيرو Rio De Janeiroفي البرازيل من 03 إلى 14 جوان 1992. وهو تكملة لإعلان مؤتمر الأمم

المتحدة حول "البيئة البشرية" في ستوكهولم Stockholm في السويد في 16 جوان 1972. ومن أهدافه الأساسية هو بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول، والعمل من أجل الوصول إلى إتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف، مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام. أي الوصول إلى نظام متكامل ومتبادل بحكم الطبيعة التي تمتاز بها الكرة الأرضية. وقد نتجت عن مؤتمر "ريو دي جانيرو" المواثيق والاتفاقات الدولية الآتية:

1) - إعلان "ريو" بشأن البيئة:

يتضمن إعلان "ريو" 27 بندا، كلها تهدف إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة وعادلة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول والقطاعات الرئيسية في المجتمع والشعوب، وتعمل على عقد اتفاقيات دولية تخدم مصالح كل دولة وتحمي سلامة النظام العالمي للبيئة والتنمية.

وتتفق هذه المبادئ حول أولوية الإنسان، بإعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستديمة، وتكفل له حقه في الحياة الصحية والمنتجة، التي تتلاءم مع البيئة البشرية. كما تعترف للدول وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي بحقها في السيادة.

وقد سجل هذا الاعتراف من قبل في مؤتمر الأمم المتحدة حول "البيئة البشرية" بأستوكهولم عام 1972، حيث عبر الإعلان الصادر عنه، عن الحق في الحفاظ على سلامة البيئة العالمية، معتبرا إياه من حقوق الإنسان.

وثمة مناسبة أخرى لا تقل أهميتها عن سابقتها، «وتتمثل في إنعقاد المؤتمر المشترك بين المعهد الدولي لحقوق الإنسان ومعهد السياسة الأوروبية للبيئة، المنعقد بمدينة "ستراسبورغ Strasbourg "بفرنسا من 19 إلى 20 جانفي 1979، حيث إنتهى ذلك المؤتمر بتوصية تؤكد على الحق في وجود بيئة غير ملوثة، يعتبر في ذلك التاريخ فصاعدا حقا من حقوق الإنسان [1].

ومن الاعتراف بحق الإنسان في البيئة، جاء الاعتراف بحق الدول في السيادة، بالنسبة لاستغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والتنموية، شريطة أن لا تسبب أنشطتها أضرارا بيئية لدول أخرى، أو لمناطق واقعة خارج حدودها (وهو المبدأ الثاني).

---

[1] - عمر سعد الله، المرجع السابق الذكر،، ص 154-155.

وينص المبدأ الثالث على أن حق الدول في التنمية لابد أن لا يهمل حاجات الأجيال القادمة، مثل الأجيال الحاضرة. كما ينص المبدأ الرابع في الإعلان على أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر إليه على أنه خارج عنها، كما يدعو الإعلان إلى ضرورة التعاون بين الدول وجميع الشعوب في استئصال ظاهرة الفقر كضرورة لا غنى عنها من أجل إحلال التنمية المستمرة، كما نصت على ذلك المبادئ: الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع على التوالي.

وينص المبدأ العاشر على حق المواطن في الإعلام البيئي، حتى يساهم هو أيضا في حماية البيئة، كما ينص المبدأ الحادي عشر على ضرورة التوافق بين التشريعات القانونية مع بيئة كل دولة. في حين ينص المبدأ الثاني عشر على تعاون الدول من أجل إقامة نظام اقتصادي مفتوح على العالم(*)، ويكون ذلك مبنيا على الإتفاق الدولي.

أما المبدأ الثالث عشر فيتعلق بالتشريعات القانونية الدولية الخاصة بالتلوث وضحاياه في المجتمع، ولذلك فعلى كل دولة أن تكون صارمة في منظومتها القانونية البيئية.

وينص المبدأ الرابع عشر على تشجيع التعاون الدولي في مجال سلامة البيئة وصحة المواطن من جهة، والاهتمام بإجراءات الوقاية، كما يحددها المبدأ الخامس عشر من جهة ثانية. وأما المبدأ السادس عشر فينص، على أن البلد الملوث هو من يدفع للآخرين ثمن تلويثه ونفاياته.

وينص المبدأ السابع عشر، على أن توكل الدراسات البيئية وتأثيرها على المجتمع، إلى سلطة وطنية مؤهلة وكفؤة علميا وعمليا.

في حين ينص المبدأ الثامن عشر على أنه يجب على كل دولة أن تحدد وبدقة كل ما من شأنه أن يؤثر على البيئة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، ويؤكد ذلك أيضا المبدأ التاسع عشر. أما المبدأ العشرون فيؤكد على الدور الفعال للمرأة في تسيير البيئة، وينص المبدأ الواحد والعشرون على ضرورة تعاون شباب العالم من أجل بناء مشـــاركة

(*) - يجب أن أشير بأن النظام الاقتصادي المتفتح دوليا، يفهم منه إما أنه نظام اقتصادي مفتوح على السوق الرأسمالية واستغلال خيرات الدول النامية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الدولية، كما هو جاري الآن -مع الأسف الشديد- وإما يفهم بأنه نظام اقتصادي جديد يقوم على العدل والمساواة والتعاون الدولي النزيه...إلخ. وهذا ما يدعو إليه محور جنوب- جنوب.

عـــالمية لحماية البيئة. بينما يؤكـــد المبدأ الثاني والعشرون على دور التجمعات الإقليمية والمحلية في تسيير البيئة والتنمية.

وأما المبدأ الثالث والعشرون، فيؤكد على ضرورة حماية حق الشعوب في بيئاتها وثرواتها الطبيعية، وينص المبدأ الرابع والعشرون على ضرورة مراعاة قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في حالة نشوب نزاع مسلح بين الدول المتنازعة.

أما المبدأ الخامس والعشرون، والمبدأ السادس والعشرون، فينصان على التنمية والسلم وحماية البيئة وحل النزاعات بالطرق السلمية المتعارف عليها في الأمم المتحدة.

وأما المبدأ الأخير، فينص على التعاون بين الشعوب من أجل تحقيق هذه المبادئ المكرسة في هذا الإعلان من جهة، والعناية بتنمية القانون الدولي في ميدان التنمية المستديمة من جهة ثانية.

وعموما فإن إعلان "ريو" لا يشكل قانونا أو صكا دوليا ملزما للأعضاء المتفقة عليه، ولكنه يدعو إلى الإلتزام الأخلاقي في إقرار هذه المبادئ الواردة فيه. ويجب أن تكون الأديان، والأخلاق، والقوانين، والأعراف، والعلوم، عوامل أساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية.

2)- الإتفاقية العامة بشأن التغير المناخي:

وقد ركـــزت هـــذه الاتفاقية على موضـــوع غـــازات الدفيئـــة، وخـــاصة تلك الناتجة عن الوقود الأحفوري المتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض. والاتفاقية تهدف أساسا إلى تثبيت غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عن مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي (والذي يعني كامل عمليات الغلاف الجوي، والغلاف المائي، والمحيط الحيوي، والمحيط الأرضي وتفاعلاتها). كما أن تغير المناخ - ومن خلال هذه الإتفاقية - يعني كل تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يؤدي إلى تغيير في تكون الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ بالإضافة على التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة [1].

وقد ورد في تقرير رسمي لوكالة حماية البيئة السويدية، والخاص بالإجراءات المقدمة للتعامل مع التغيرات المناخية، أن الحرارة قد ارتفعت حتى الآن بدرجـــة مئوية

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 93-99، مؤرخ في 10 أفريل 1993م، يتضمن المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1993، السنة الثلاثون، العدد: 24، ص 6، المادة: 01.

واحدة عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وأن هذا التغير ناتج عن انبعاث غازات الدفيئة نتيجة للنشاطات البشرية . وسيصل هذا الارتفاع عام 2030م إلى درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما كان عليه قبل الثورة الصناعية، وأن مستوى سطح البحر سيرتفع حتى عام 2100م بحوالي 30 سم إلى 1.10 متر [1].

كما نشرت الهيئة الدولية لتغير المناخ (I.P.C.C.) [*] وثائق رسمية عن نتائج عملها عن آثار انبعاث الغازات الدفيئة نتيجة للنشاطات البشرية في تقريرين هامين، الأول كان عام 1990 [2]، والثاني - وهو عبارة عن ملحق - عام 1992 وكانت نتيجة هذه الوثائق والتقارير بمثابة الأساس للاتفاقية العامة لتغير المناخ المتبناة من طرف مؤتمر "ريو". وحسب تقرير الهيئة الدولية لتغير المناخ (I.P.C.C.) فإن حرارة الأرض قد ارتفعت حتى الآن ما بين 0.3° و 0.6° درجة مئوية، وأن هذا التغير في الحرارة ليس بالضرورة نتيجة لزيادة غازات الدفيئة [3].

كما يشير تقرير علمي حديث، إلى أنه إذا استمرت أنماط انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الراهنة خلال القرن القادم، فإن المناخ العالمي قد ترتفع درجة حرارته لمدة 500 عام [4]. وستستمر درجات حرارة الغلاف الجوي في الارتفاع، حيث ترتفع بمقدار 7 درجات مئوية خلال 500 عام، وسيرتفع سطح البحر بنحو مترين نتيجة للتمدد الحراري للمحيطات.

وقد يؤدي هذا إلى الإضرار بالنشاط الإحيائي البحري، وتغيير دورة الكربون في الكرة الأرضية، بالإقلال من قدرة المحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون بدرجة كبيرة[5]. ومن ثم فإن الأمر سيؤدي في النهاية إلى تزايد حدة الأعاصير بسبب النشاط الصناعي الجائر ضد البيئة، بفعل الإنسان، مثلما تشير إلى ذلك العديد من التقارير العلمية الجادة.

---

[1] - ويبجرن كارليس، إيفيل إستنسيس، بنجت داهلستوم، "مناخ الأرض: التغيرات الطبيعية والتأثير البشري"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 20، العدد: 72، 1995، ص 82.

[*] - I.P.C.C.: Intergovernmental Panal on Climate Change.

[2] -World Meteorological Organisation (W.M.O), United Nations Environment Programme (UNEP), «The I.P.C.C.: Climate Change Response Strategies», 1990, pp. XXIX-XXXII.

[3] - J.J Ager: Editor, Climate Change: Science, Impact and Policy, London: Cambridge University Press, 1991, pp. 19-22.

[4] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «دليل البيئة العالمية: 1994-1995»، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1995، ص 268.

[5] – نفس المرجع، ص 268.

ومن خلال التقارير العلمية الآنفة الذكر، يتبين لنا التناقض الواضح بين الجهات العلمية المختصة حول النماذج المناخية، كما نلاحظ التناقض أيضا بين المقالات العلمية، وفي كل هذا تأكيد واضح على عدم اليقين في التنبؤ العلمي بإمكانية حدوث التغيرات المحتملة.

كما يشير تقرير الهيئة الدولية لتغير المناخ (.I.P.C.C) إلى أن توزيع كميات المياه (كالأمطار والثلوج...) سيتغير، وأن مساحات زراعية هامة في الولايات المتحدة الأمريكية ستعاني شحا في المياه في المستقبل [1].

أما باقي المنطقة العربية فتعاني أزمة وندرة في المياه. وفي هذا الإطار يقول الدكتور "**سامر مخيمر**" والأستاذ "**خالد حجازي**": «الماء هــو أحد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الأرض، وأهم ما يميزه كمركب كيميائي هو ثباته، فالكميات الموجودة منه على ظهر الأرض هي نفسها منذ مئات السنين، ويقدر الحجم الكلي للماء بحوالي 1360 مليار كيلومتر مكعب، 97% من هذا الحجم موجود في البحار والمحيطات، و2% مجمد في الطبقات الجليدية. والمياه المالحة تمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة... فيوميا يتبخر من السطوح المائية 875 مليار متر مكعب من الماء بفعل الطاقة الحرارية التي تصل إلى الأرض مع أشعة الشمس. وتعاني أغلب مناطق الوطن العربي من ندرة المياه، ويرجع ذلك إلى وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية...» [2].

إذا، فالاتفاقية العامة بشأن التغير المنــاخي تدعــو في مجمل فقــراتهــا إلى الحد من إنبعاث غازات الدفيئة، واستعمال التكنولوجيات الملائمة والخالية من هذه الغازات. إلا أنه إلى جانب ذلك، نجد فقرات تؤيد مبدأ السيادة الوطنية في إستغلال الثروات الطبيعية وعدم المساس بالتنمية الإقتصادية المنتهجة في كل دولة.

كما ركزت هذه الإتفاقية على ضرورة تعزيز الإدارة المستمرة والعمل على تعزيز -حسبما يكون ذلك ملائما- مصارف وخزانات جميع غازات الدفيئة، التي لا يحكمها "إتفاق مونتريال"، بما في ذلك الكتلة الحيوية والغابات، والمحيطات، فضلا عن النظم البيئية برا وبحرا وجوا.

---

[1] - ويبجرن كارليس وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 82.

[2] - سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ذو الحجة 1416هـ/ مايو 1996م ، ص 7.

وفي مقدمة الإتفاقية يلاحظ التأكيد على مسؤولية الدول المتقدمة في إنبعاث القسم الأكبر من الإنبعاثات العالمية من غازات الدفيئة. وأن متوسط الانبعاث للفرد في البلدان النامية لا يزال متحفظا نسبيا.

كما تشير هذه الإتفاقية إلى الشكوك التي تكتنف التنبؤات بتغير المناخ - مثلما رأينا ذلك في التقارير السابقة الذكر- ولا سيما فيما يتعلق بوقت حدوثها ومداها وأنماطها الإقليمية [1]. إلى جانب إشكالية إيجاد صيغة ملائمة بين مبدأ السيادة الوطنية واستغلال الموارد الطبيعية لصالح الاقتصاد والمجتمع، وبين انعكاسات هذه السياسة الإقتصادية على البيئة ومحيط الإنسان.

ومن هنا أكدت الإتفاقية على مبدأ العدالة والمسؤولية الدولية، وبالتالي فإن البلدان المتقدمة صناعيا تتحمل القسط الأكبر في مكـــافحة تغير المناخ والآثـــار الناجمة عنه. كما أكدت هذه الإتفاقية على إتخاذ تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ، ولو أنها غير مؤكدة علميا ويقينيا. مع مراعاة بأن تكون هذه التدابير شاملة وغير مكلفة وممكنة التطبيق من جهة، وأن تكون متماشية مع السياسة الإقتصادية الوطنية واحترام المحيط البيئي العام من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد بينت المادة الرابعة من الاتفاقية العامة التزام جميع الأطراف، خاصة الدول المتقدمة التي يجب عليها أن تضع برامج للحد من إنبعاث غازات الدفيئة وتقديم المساعدات التي ستحتاجها الدول النامية المتضررة من هذه الإجراءات [2].

وتصبح الإتفاقية نافذة المفعول بعد تسعين يوما من تاريخ إيداع الصك الخمسين للتصـــديق، أو القــبول، أو الـــموافقة، أو الإنضمام. وقد يكون موعد النفاذ لكل دولة، أو لكل منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي، تصادق على هذه الإتفاقية، بعد إيداع الصك الخمسين في اليوم التسعين من تاريخ إيداعها لصك تصديقها، أو قبولها، أو موافقتها، أو انضمامها.

3) - إتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي:

---

(1) - المرسوم الرئاسي الجزائري، رقم 93-99، المرجع السابق الذكر، ص 4.
(2) – نفس المرجع، ص 9-11.

وتتعلق هذه الإتفاقية بالحفاظ على التنوع الحيوي أو البيولوجي، واستخدامه بطرق رشيدة وعلمية في الحفاظ على أنواع الكائنات الحية، خاصة الكائنات المهددة بالانقراض أو الفناء.

بادئ ذي بدء ماذا نعني بمفهوم التنوع الحيوي أو البيولوجي؟ إن التنوع الحيوي لم يعد يعني فقط الإختلاف في أنواع الحيوانات مثل الثدييات والطيور وغيرها، لأن هذا موجود وفقا لاتفاقية "واشنطن" منذ سنين عديدة خلت. وإنما أصبح يعني التنوع لدى الكائن الحي ذاته، لكن من وجهة النظر المجهرية، فهو يتعلق تحديدا بالتنوع والاختلاف بين الجينات داخل نفس النوع. كما يتعلق هذا المصطلح العلمي الحديث بالتباين بين الأنظمة البيئية أو الإيكولوجية[*]، والتي يحتوي كل واحد منها على الأنواع المختلفة والمتمايزة، بحيث يحتوي كل نوع على رأسمال متنوع من الجينات[1].

ومن ذلك نجد أن التنوع الحيوي، قد يظهر لنا بصورة قصوى للحفاظ على الأنواع في كوكب الأرض، إلا أن هذا المصطلح العلمي لا يبتعد كثيرا عن النظرة الإقتصادية النفعية أو البراغماتية، حيث أنه يلعب دور الخزان المعدل والموازن للحياة المعروفة لدينا الآن - خصوصا في الحياة البشرية - فمثلا الصناعات الصيدلانية، وهندسة الطب، والزراعات الصناعية، وغيرها... كلها ميادين لم تكن لتكتشف لولا اكتشاف الأبعاد الإقتصادية للتنوع الحيوي أو البيولوجي.

وتضع هذه الإتفاقية القواعد العامة للحفاظ على التنوع الحيوي أو البيولوجي، كما تضع القواعد لتمويل الدول النامية لتنفيذ مشاريعها المتعلقة بهذه الإتفاقية [2]. وتنص المادة الثالثة والعشرون من هذه الإتفاقية على إنشاء مؤتمر للأطراف الموقعة عليها، ويتولى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد الاجتماع الأول لهذا المؤتمر في موعد أقصاه عام واحد، من موعد سريان هذه الإتفاقية، كما تمت الإشارة - كما رأينا سابقا - إلى تكوين أمانة عامة لهذا المؤتمر.

4) - برنامج العمل المشترك للقرن الواحد والعشرين (المذكرة: 21):

(*) - النظام البيئي أو الإيكولوجي (Ecosystem) يعني التأثير المؤتلف لجماعة حية والبيئة الفيزيو-كيمائية التي تحيا فيها، كحرجة، أو بحيرة، أو حقل مزروع... إلخ. والأنظمة البيئية على سطح الأرض، تتواكب معا لتؤلف الغلاف الحياتي للكائن الحي.

(1) - Alain Lipietz, "Les négociations écologiques globales: Enjeux Nord-Sud", Revue tiers-monde: Institut d'études du développement économique et sociale, France, Vol: XXXV, N° 173, Janvier-Mars, 1994, p. 35.

(2) - محمد مختار اللبابيدي، "مؤتمر ريو: البيئة والطاقة والتنمية"، المرجع السابق الذكر، ص 74.

ويتفق جل الباحثين على أن هذا البرنامج هو الوثيقة الأساسية التي صدرت عن مؤتمر "ريو"، وهي خطة للعمل التنموي في تسعينات هذا القرن، ممتدة إلى القرن الواحد والعشرين. وتتضمن الوثيقة أربعين فصلا تقع في حوالي 600 صفحة، حيث تتناول عروضا لإستراتيجيات وبرامج عمل متكامل بغرض وقف وعكس الاتجاهات التي تقود إلى التدهور البيئي، وتشجيع عمليات التنمية المستمرة والسليمة بيئيا في جميع دول العالم، وتقوم برامج الخطة وتوجهاتها على أساس أن التنمية المستمرة تعتبر ضرورة قصوى تمليها كل الاعتبارات البيئية والاقتصادية.

كما تناقش الخطة شتى الأنواع والأبعاد الإجتماعية والاقتصادية وحماية وإدارة الموارد من أجل التنمية، وتقرير دور الفئات البشرية المختلفة، ثم وسائل تنفيذ الخطة، واستخدام التكنولوجيا السليمة بيئيا، وتسخير العلم لأغراض التنمية المستمرة [1].

كما أن هذه الخطة ليست ملزمة قانونا... وهذه إحدى الصعوبات والتحديات التي تواجه قرارات الأمم المتحدة بصفة عامة، وقرارات برامج البيئة في منظمة الأمم المتحدة بصفة خاصة. والسبب، في رأيي المتواضع، يعود أساسا إلى الهيمنة المالية والقانونية والسياسية التي تفرضها بعض الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وما مسألة حق النقض (أو الفيتو) للكبار، أو مساهمة أمريكا في دعم ميزانية الأمم المتحدة مقارنة بالمساهمات الدولية الأخرى إلخ... إلا دليل على ذلك. وقبل الحكم على هذه المذكرة، يجب أولا أن أستعرض محاورها وهي كالتالي:

أ) - محور دراسة عدم التأكد العلمي، أو النسبية العلمية، وهذا من أجل التحكم في اليقين العلمي والأساليب الكمية في صنع القرار من جهة، وتحليل العمليات التي تؤثر في الغلاف الجوي للكرة الأرضية كالعمليات الفيزيائية والكيميائية والجيولوجية والمحيطية والهيدرولوجية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية [2].

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تمت الإشارة إلى بناء القدرات الذاتية، وتعزيز التعاون الدولي، وتحسين فهم الآثار الإقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن تغيرات الغلاف الجوي، وتدابير التخفيف والإستجابة لمعالجة هذه التغيرات.

---

[1] - محمد مختار اللبابيدي ، "مؤتمر ريو : البيئة و الطاقة والتنمية" ، المرجع السابق الذكر ، ص76.
[2] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق الذكر، ص 248-250.

ب) - محور تعزيز التنمية المستمرة، وهذا من خلال الإهتمام بتنمية الطاقة والتحكم فيها، والتحكم في النقل بهدف وضع وتعزيز سياسات أو برامج فعالة من حيث التكلفة للحد من الإنبعاثات الضارة بالغلاف الجوي، وغيرها من الآثار الضارة بالبيئة الناتجة عن قطاع النقل، وتخفيض هذه الإنبعاثات مع مراعاة الأولويات الإنمائية على الصعيد المحلي والوطني والدولي. مثلما يهدف هذا المحور إلى الحد من الاثار السلبية للتنمية الصناعية، وتنمية الموارد البرية والبحرية، واستغلال الأراضي بطريقة عقلانية وناجحة للحد من إنبعاث غازات الدفيئة، وإدارتها إدارة فعالة للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية معا.

جـ) - محور استنفاذ الأوزون في طبقات الجو العليا: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الواردة في إتفاقية فيينا عام 1985، واتفاق مونريال عام 1987، وتعديلاته في لندن عام 1990، وإلى وضع إستراتيجيات ترمي إلى التخفيف من الآثار السلبية للأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى سطح الأرض نتيجة استنفاذ طبقة الأوزون.

د) - محور تلوث الهواء عبر الحدود: ويركز هذا البرنامج على ضرورة استحداث وتطبيق التكنولوجيات الثابتة والمأمونة، لقياس التلوث الهوائي عبر الحدود، وتخفيف نتائج الحوادث الصناعية والنووية والكوارث الطبيعية والتدمير المتعمد أو غير المباشر للموارد البشرية. كما يدعو البرنامج إلى وضع اتفاقيات إقليمية وإستراتيجيات من أجل الحد من الإنبعاثات التي تساهم في التلوث عبر الحدود.

5) - البيان الرسمي وغير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي:

وقد دارت المناقشات حول إدارة جميع أنواع الغابات، وحفظها، وتنميتها المستمرة. ويعبر هذا البيان عن أهمية إدارة الغابات بكافة أنواعها، وصيانتها وتنميتها لأجل تحقيق الحاجات الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية، والترفيهية، لأجيال الحاضر والمستقبل معا.

وبالرغم من أن البيان يعترف بحق السيادة للدول التي تمتاز بكثافة غاباتها وإدارة مواردها، إلا أن هناك بنودا تؤكد على أن الغابات تشكل مستودعا هاما للكربون وأنه ينبغي إدراك ومراعاة دورها في دورة الكربون عند وضع السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالغابات.

وبعد قمة الأرض بـــ "ريو دي جانيرو" انعقدت مؤتمرات دولية أخرى كمؤتمر السكان والتنمية بـــ"القاهرة"، ثم مؤتمر التنمية الإجتماعية بـــ "كوبنهاغن" (الدانمرك) في مارس 1995، ثم تلاهما مباشرة مؤتمر المرأة بـــ "بكين"، ومؤتمر روما للقضاء على الفقر...إلخ.

والملاحظ على هذه المؤتمرات الدولية، أن الوثائق التمهيدية الخاصة بها «تتضمن سياسات وحلولا في صالح شعوب البلدان النامية تستبق ولو على مستوى العبارات، الكثير من المواقف الحكومية السكرى، عن غير دراية أو تضلع بأوهام الإصلاح الاقتصادي، والمتغنية بفوائده برغم الدمار الإجتماعي الحالي والذي لا يتوقع أن ينجلي سريعا» [1].

وجريا على العادة المتبعة في مثل هذه المؤتمرات العالمية، نجد أن مشروع الإعلان حول مؤتمر التنمية الإجتماعية، يقع في تسع صفحات تضم أكثر من أربعين فقرة، في حين يقع مشروع برنامج العمل في ستين صفحة، وحوالي 220 فقرة ينتهي بعضها بتوصيات عامة، وينقسم برنامج العمل إلى خمسة أقسام رئيسية هي كالآتي:

أ - البيئة الممكنة والسليمة.

ب - التقليل من ظاهرة الفقر والقضاء عليها.

جـــ - التشغيل المنتج وتقليل البطالة.

د - التكامل الإجتماعي.

هـــ - وسائل التنفيذ والمتابعة.

كما نجد أن هذا المؤتمر قد تبنى مشروع التنمية البشرية Human development الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للإنماء سنة 1994. وبالرغم من هذه التوصيات العامة التي تبناها وصادق عليها المؤتمر، إلا أنها عموما تخـــدم أمريكا بالدرجـــة الأولـــى، وعلى حساب الدول النامية، بل وأحيانا يكون على حساب مفهوم التنمية الإجتماعية الـــذي يتبنـــاه البرنامج ذاته. فمثلا للقضاء على البطـــالة كان من الأحرى الانطلاق من أن العمل والتشغيل المنتج مكون أساسي للكرامة البشرية، وليس مجرد مطلب للسلام الإجتماعي، كما أنه بالنسبة للقضاء على ظاهرة الفقر، فبدلا من أن تعالج مسببات هذه الظاهرة المسيئة للمدنية الحديثة، والتي تمس أغلبية سكان الكرة

---

[1] - نادر فرجاني، "قمة التنمية الاجتماعية: ماذا تحمل من جديد؟"، مجلة العربي، الكويت، العدد: 436، مارس 1995، ص 24.

الأرضية، تجدها تركز اهتماما على الأعراف الثانوية التي لن تقضي على الفاقة والمجاعة.

بل لا أبالغ حين أقول - وهذا انطلاقا من الواقع الدولي المزري - أنها تكرس سيطرة الأقلية الدولية المستغلة لخيرات الدول النامية، وبالتالي تزيد في سعة الهوة بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة... وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى إعطاء تصورهم للتنمية الإجتماعية خارج هذه الدوائر الرسمية العقيمة.

كما أن المؤتمرات التي جاءت مؤخرا - في معظمها - حاولت تكريس تبعية الدول النامـــية المستضعفة للدول الغربية الرأسمالية [*] ، ففي مؤتمر برلين حول موضوع: "المناخ إلى غاية عام 2000" [1] المنعقد في مارس 1995 ،تبين أن النجاح فيه كان لألمانيا والإتحاد الأوروبي، ولم يأخذ برأي واحد من الدول النامية المستضعفة، وفي هذا دليل على نية الدول الغربية الرأسمالية في إبقاء هيمنتها وسيطرتها، ولو بطرق أخرى، تعرف بالإستدمار الجديد.

وبالرجوع إلى القانون الدولي، فقد أتجه البعض إلى القول بأن بعـــض القواعـــد القانونية تبقى غير واضحة و غير صريحة[2]، إذا ما تعلـــق الأمـــر بمشـــكلات التلـــوث الجوي، أو الأمطار الحمضية مثلا. وبالتالي فإن وجود قواعد قانونية دولية تفرض حظـــرا عاما بعدم تلويث البيئة يبقى بعيد المنال، و الدليل موجود في اتفاق "كيوتـــو" Kyoto فـــي أكتوبر 1997، الذي جاء بالتزامات قانونية محددة تحقيقا للمبادئ العامة التي طالبت بهـــا اتفاقية "ريو" حول تغير المناخ. و أهم ما تضمنه هذا الإتفاق أن تقوم 38 دولـــة صـــناعية بتخفيض إنبعاثات غازات الدفيئة[*] Green house gazes، بنسب مختلفة، خلال الفتـــرة الممتدة بين 2008 و2012.

---

[*] - خاصة بعد ظهور النظام الدولي الجديد- القديم بزعامة أمريكا، التي تروج إلى فكرة "نهاية التاريخ"، ولا بديل سوى النظام الرأسمالي!؟!

[1] - أنظر في هذا الشأن:

- Jean Michel Stoullig (A.F.P), "Le mondât de Berlin est considère un succès en demi-teinte", LA TRIBUNE, Algérie, du 11 Avril, 1995, p. 10.

[2] – Schneider J., World Public Order of the Environment (Towards an International Ecological Law and Organization), London: Stevens and Sons Editions, 1979, p.141.

[*] – إن ما يسمى بتأثير غازات الدفيئة (Green House Gases)، مثال على التشويش المحدث على آليات الإشراف الطبيعية، وهو ينتج عن السكب المهمل لغازات صناعة وغيرها(مثل: ثاني أكسيد الكربـــون، وأكسيد النتروجين، وكلوريدات الكربون، و الميثان) بكميات تؤدي إلى تشكل سواتر تصطاد الحرارة المتشعة من الأرض، مما ينتج دفئ الأرض والمناخ.

وتم الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي على التخفيض بنسبة تقل عن عتبة عام 1990 بـ8%، أما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فحددت نسبهم على التوالي بـ 7% و6%، و يشمل هذا التخفيض ثلاثة أنواع من الغازات هي: ثاني أكسيد الكربون، و الميثان، و أكسيد النيتروجين، وثلاثة أنواع أخرى من المركبات الفلوروية لم يشملها إتفاق "مونتريال". كما يشمل هذا الإتفاق أمورا أخرى أهمها تحمل الدول الصناعية مسؤولية نقل التقانيات الملائمة إلى الدول النامية، ومساعدتها ماليا و فنيا[1].

إلا أن الواقع أثبت أن هذا الإتفاق لا يزال في حاجة إلى مزيد من التطوير لأجل معاقبة المخالفين للقوانين، فالولايات المتحدة واليابان هما من أشد المعارضين والمعطلين لهذا الاتفاق إلى غاية اليوم، نظرا لتعارضه مع مصالح الدولتين، وأيضا تعارضه مع المصالح الشخصية لمالكي الشركات العالمية والمتعدية الجنسيات. وبالرجوع إلى مؤتمر "**بالي**" حول التغير المناخي، الذي تم عقده في اندونيسيا في نهاية عام 2007 ما يؤكد أيضا جانب الاحتدام والاختلاف الواقعين في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروبي من جهة وبين الدول الغربية عموما والدول النامية من جهة ثانية. حيث انه لم يتمخض عن هذا المؤتمر أية مقررات أو توصيات واضحة، عدا **جانب الموافقة الصريحة من قبل الدول الصناعية حول نقل التقانيات الملائمة إلى الدول النامية**.

وعلى الرغم من التنازع القائم على المستوى الدولي، خصوصا إذا تعلق الأمر بالرأي القائل بغياب القواعد القانونية الدولية التي تفرض منعا شاملا بعدم الاعتداء على البيئة والإضرار بها، فان ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إنكار وجود الالتزام القانوني العام[2] بضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها.

والدليل على ذلك يكمن في وجود مبادئ عامة تكبح من مجال الحرية المطلقة للدول في أن تصنع بالبيئة ما تشاء من جهة، وتوفر الأدوات القانونية الاتفاقية من جهة ثانية، كما أن الجريمة البيئية قد تكون جريمة دولية تسأل عنها الدول. والمفروض ألا

---

(1) – نيرمين السعدني، "بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ "، مجلة السياسة الدولية، تصدر بجمهورية مصر العربية، السنة:37، العدد: 145، يوليو / جويلية 2001، ص 207.

(2) - Vanlier I. H., Acid Rain and International Law, Amsterdam: Sjithoff and Noordhoff Editions, 1981, p.101.

يكون الجزاء للجرائم الماسة بأمن البيئة غاية في حد ذاته، بل وسيلة لحمايتها و إصلاحها لما يترتب على المساس بها من ضرر سواء أكان مباشرا، أو غير مباشر[1].

و بالرجوع إلى الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر "جوهانسبورغ" المنعقد في الفترة الممتدة بين 26 أوت و 4 سبتمبر 2002، وتحديدا في بنده الخامس عشر الذي يحث صراحة على ضرورة الالتزام بالتنمية المستدامة، و بتحقيق بنود أجندة القرن الحادي و العشرين، وتقوية أركان التنمية المستدامة -التي تعني بكل بساطة- التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تولي اهتماما واضحا لحماية البيئة على الأصعدة المحلية و الوطنية و الإقليمية والدولية.

كما نص الإعلان السياسي أيضا، على نوعية القرارات المتخذة بشأن الأهداف والآجال الزمنية، والشركات التي من شأنها أن تعجل من إمكانات الوصول إلى المتطلبات الأساسية للإنسان، مثل الماء الشروب، و الصرف الصحي، و الطاقة، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، استخدام التقانيات الحديثة لتحقيق التنمية وضمان نقلها، وتنمية الموارد البشرية و التعليم والتدريب، لأجل القضاء على الفقر والتخلف.

كما أكد هذا الإعلان على ضرورة التلاحم والتضامن و المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص من جهة، و المجتمع المدني والمنظمات المستقلة من جهة ثانية، باعتبارها قطاعات مسئولة عن لتنمية.

ولقد تضمنت الخطة التنفيذية لقمة"**جوهانسبورغ**"حول التنمية المستدامة ما يلي:

1. تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة.
2. حماية وإدارة الموارد الطبيعية في ظل التنمية الإقتصادية والاجتماعية.
3. التنمية المستدامة في ظل عالم العولمة[*].
4. التنمية المستدامة و الصحة.
5. وسائل التطبيق.

---

[1] – أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التشريعات البيئية، القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع، 1996، ص 465.

[*] – يجب أن نفرق بين طرح عالمية الشراكة الهادفة من ناحية، وبين عولمة الرؤية الرأسمالية المستغلة من ناحية ثانية.

6. الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة[1].

أما القضايا الأساسية التي تبناها مؤتمر قمة "جوهانسبورغ"، بإعتبارها معضلات أساسية تواجه العالم عموما، ودول الجنوب خصوصا، فيمكن أن أحصرها فيما يلي:

1. مكافحة الفقر عن طريق الجمعيات، و بالشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات التنفيذية.

2. تمكين المرأة و تحريرها، و المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي و العشرين.

3. الجمعيات الوطنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لقضايا تلويث المياه، وإلقاء النفايات، وتحسين إنتاجية المياه في الزراعة، وحماية النظم البيئية المائية، والصرف الصحي، بحيث حدد معدل الفقر المائي بـ1000م3 للفرد في السنة. كما تستطيع الجمعيات أن تساهم في تعميق مفهوم الحكم الراشد من خلال توسيع مساحة الشورى والديمقراطية بين سكان المناطق المحلية عند مناقشتها للمشاريع المختلفة.

4. وفي مجال الصحة ركز التقرير النهائي للقمة، على الإهتمام بمكافحة كل الأمراض الماسة بصحة البشر.

5. أما في مجال الطاقة، فقد تم تحديد دوائر أساسية للشراكة بين دول الشمال والجنوب، والتي من أهمها: الاهتمام بقضايا الطاقة المتجددة، والتأكيد على عملية الإنتقال من تقنيات الوقود الأحفوري إلى الوقود الأنظف.

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة، غير أنها لا يمكن أن تكون بمثابة البديل عن دور حكومات الدول الصناعية الكبرى في دعم التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة. خصوصا وأن التحذيرات الصادرة من بعض دعاة حماية البيئة، كلها تصب في إمكانية أن تكون هذه المبادرة محاولة من قبل دول الشمال الكبرى للتملص من العبء و المسؤولية تجاه قضايا البيئة[2]. و قد ظهر ذلك جليا في مؤتمر"ميلانو"، بإيطاليا، في أوائل شهر ديسمبر 2003، عن التغيرات المناخية، بتوافر البراهين والأدلة القاطعة على مسؤولية الدول الصناعية في ارتفاع حرارة كوكب الأرض بشكل رهيب، أصبح يهدد كل

---

(1) – كمال المنوفي، المرجع السابق الذكر، ص62.

(2) – مها سراج الدين كامل، "القمة العالمية للتنمية المستدامة: رؤية تحليلية "، مجلة السياسة الدولية، تصدر بجمهورية مصر العربية، السنة:38، العدد: 150، أكتوبر 2002، ص 263.

أنماط الحياة. وهذا ما يفسر دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلـــى **ضـــرورة استئصـــال قضايا التنمية والبيئة من دائرة اهتمامات هيئة الأمم المتحدة**، بأيام قليلة قبل إنعقاد قمـــة زعماء العالم في الدورة الستين للجمعية العامة، في شهر سبتمبر 2005. وبذلك فإن جهود إصلاح الأمم المتحدة قد أفرغت من محتواها تماما، ولن يبقى منها سوى ما يتعلق بجهـــود الإصلاح الإداري الشكلي وحده.

4- الأبعاد الاستراتيجية لإدارة حماية البيئة الإقليمية:

على الصعيد العربي الإسلامي، نجد أن إدراك الدول العربية لم يقتصر على خطورة الأمن البيئي وأهمية التعاون من أجل تحقيقه، بل تعدى ذلك إلى الجماعات الإقليمية الأوسع. فعلى المستوى الإقليمي إنعقد المؤتمر الوزاري العربي حـــول "الاعتبارات البيئية في التنمية" في تونس عام 1986، وصدر عنه الإعلان العربي حول "البيئة والتنمية"، والذي حدد التوجهات الأساسية للعمل على مستوى الأقطار العربية، ومجالات التعاون العربي والدولي لحماية البيئة، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل والمؤسسات الخاصة بالبيئة.

وعلى المستوى الدولي تزايد التعاون بين هذه المؤسسات البيئية وبين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة، حيث تم إنشاء "مركز التنمية البيئية لخدمة الإقليم العربي وأوروبا: سيدار" عام 1991. كما أن هناك موقفا مشتركا - بين الوزراء والمسؤولين عن شؤون البيئة - تجاه الموضوعات المطروحة على إجتماع قمة الأرض، حيث أصدر في سبتمبر عام 1991 "**البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل**"، ومن بعده "وثيقة محاور وبرامج العمل العربي للتنمية المطردة" الصادر عن المجلس الوزاري في القاهرة عام 1992، وكل هذا بهدف الوصول إلى التنمية المستديمة [1].

كذلك نجد المؤتمر الدولي الثاني حول "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية" بالقاهرة المنعقد بين 25 و27 جانفي 1994، والذي ركز أساسا-من خلال المحور الثالث- حول النقاط التالية:

1). التطور الصناعي وأثره في تلوث البيئة في العالم العربي.
2). آثار التلوث البيئي على المياه العربية، وثرواتها الطبيعية.

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق الذكر، ص 171.

3). دور المنظمات العربية والدولية المختصة في حماية البيئة العربية [1].

وخلاصة القول، أن موضوع البيئة الدولية أو البعد البيئي في مختلف الإدارات الحكومية أصبح موضوعا هاما وخطيرا في آن واحد: هاما لكون المجتمع الدولي يولي العناية الكبرى بموضوع حماية البيئة ومحيط الإنسان ليتماشى والتنمية الاجتماعية، وخطيرا إذا بقيت الدول العربية الإسلامية بدون تصور حضاري شامل لموضوع الإنسان والبيئة وعمارتها. ومن هنا فإنني أؤكد على إستغلال كل المراكز العلمية الخاصة بالتنمية البيئية لخدمة المجتمع العربي الإسلامي والإنسانية قاطبة.

من خلال ما سبق ذكره، نجد أن الإتفاقية العامة بشأن التغير المناخي، والمذكرة 21 (من خلال فصلها التاسع)، قد مسّا مباشرة موضوع التلوث وارتفاع حرارة الأرض، ودور غازات الدفيئة في ذلك، ولو بشكل غير مباشر، وهذا من خلال المبدأ الخامس عشر الذي يلح على تجنب التشكيك في المسائل العلمية المرتبطة بالبيئة، لأن حجة عدم اليقين العلمي أو نسبية صحة النظرية العلمية البيئية قد يؤدي إلى تدهور البيئة والمحيط.

ومن هنا، نجد إشارات واضحة من خلال قرارات واتفاقيات المؤتمر إلى الحقائق الناتجة عــن عدم اليقين العلمي في حدوث ارتفاع درجة الحرارة في الأرض، والنتائج المترتبة عن حدوثها.

لكن الملاحظ، أنها تتجاهل ذلك في البرامج التنفيذية[2]، مع الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية والتركيز على استخدام نظم الطاقات الجديدة والمتجددة، ولذا فالاتفاقيات تدعو صراحة إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية بشكل عام، بما فيها مصادر الطاقة.

ونظرا لضياع وقت ثمين حينما تراخت الحكومات والصناعات في بذل جهودها التنظيمية والبحثية خلال أوائل الثمانينات، فإن الحاجة ملحة الآن إلى برنامج حاسم. «فالصحة البشرية، والموارد الغذائية، والطقس العالمي، تعتمد جميعا اعتمادا محوريا على الدعم الذي يمكن اكتسابه لوضع نهاية لانبعاث غازات الدفيئة» [3].

---

[1] - مجلة شؤون الأوسط، التي تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد: 26، كانون الثاني / شباط، 1994، ص 103-104.

[2] - محمد مختار اللبابيدي، "مؤتمر ريو: البيئة والطاقة والتنمية "، المرجع السابق الذكر ، ص 79.

[3] - سينيثيا بولوك شتى، حماية الحياة على الأرض: خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون، ترجمة: أنور عبد الواحد، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992، ص 59.

أما بشأن المذكرة 21، والاتفاقية العامة بشأن التغير المناخي، فكلاهما يؤكد على إتخاذ التدابير الإدارية والاجتماعية بغية تحقيق الأهداف الواردة فيها. خاصة فيما يتعلق بتطوير وزيادة الإعتماد على التقانيات الملائمة وغير الملوثة للمحيط العام.

ولكن إتخاذ التدابير الإقتصادية الملائمة أدى بدوره إلى إيجاد نظام ضريبي جديد على مصادر الطاقة الملوثة، أصطلح على تسميته بضرائب "الطاقة والكربون."

وإلى هنا يحق لي أن أتساءل عن الأهداف المزعومة من وراء فرض هذه الضرائب والطاقوية ؟ فمن أول وهلة يظهر لنا أنها لا تتحقق وفق ما يدعى حول الحفاظ على البيئة العالمية، بل وعلى العكس من ذلك، إذ يمكن أن تزيد - هذه الضرائب - من معدلات إستهلاك الطاقة من المصادر الأكثر إضرارا بالبيئة وخطورة عليها، كما أنها ستؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب على النفط وفي نفس الوقت اقتطاع مبالغ هائلة من حاصلات الدول النامية - لا سيما منها الدول العربية الإسلامية - الأمر الذي سيكون له انعكاس على برامجها الإقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يقول الدكتور "حسين عبد الله": «إن الضريبة ما هي إلا قناع تختفي وراءه الدول الصناعية لجلب مزيد من الأرباح ونقل الثروة بالمفهوم الاقتصادي من الدول النامية إلى الدول الصناعية» [1].

وهذا ما نجده أيضا في تحليل التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يقول بصريح العبارة: «... ووراء فرض هذه الضريبة هو تحقيق إيرادات ضخمة للدول الصناعية، لاستخدامها في حفظ ميزانياتها، وتمويل الزيادة في إنفاقها الحكومي على حساب الدول النامية، بالرغم من أن هذه الدول الصناعية، هي السبب الأول وراء تلوث البيئة خلال قرنين من الزمان، وبذلك يجب توزيع الأعباء بما يتناسب مع مسؤولية كل دولة في هذا المجال» [2].

وأشير هنا، أنه في حالة تطبيق ضرائب الطاقة والكربون، فإن الطلب العالمي سيتراجع بحوالي 3.4 مليون برميل يوميا في نهاية عام 2010[3]. أيضا ينبغي أن نؤكد في هذا المقام بأن الإشكال في ارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته لا يقع اليوم في ميادين الاستكشاف والاستخراج، وإنما يقع في ميدان التكرير تحديدا، نظرا للتناقص الواضح في

---

[1] - حسين عبد الله، "موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 18، العدد: 67، 1993، ص 11.

[2] - إبراهيم وليد، "الدول المصدرة للنفط ترد على مشروع ضريبة الطاقة بالدعوة إلى الحوار"، مجلة البترول والغاز العربي، يصدرها المركز العربي للدراسات البترولية، باريس، عدد ماي، 1993، ص18.

[3] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق الذكر، ص08.

عدد المصافي في الدول الصناعية الغربية من جهة، ولقدم المصافي في المنطقة العربية الإسلامية عموما من جهة ثانية. **وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية حتى وإن حدث الانخفاض في أسعار النفط الخام.**

وهكذا نلاحظ مدى التداخل الموجود بين الأوضاع الإقتصادية واستهلاك الطاقة والحفاظ على البيئة، مما يتطلب إيجاد تشريعات دولية ملزمة وواضحة في ميدان البيئة واستخدام الطاقة، تماشيا مع التوازن بين حاجات التنمية الإقتصادية من ناحية، والمحافظة على سلامة البيئة من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد يقول أستاذ الجغرافيا الفرنسي "جان روبيرت بيت" [*] : «... فمؤتمر "الأرض" الفاشل الذي إنعقد في "ريودي جانيرو" -البرازيل- لمعالجة مواضيع البيئة والتنمية قد خرج بتوصية حول مفهوم التنمية، اتسمت بالإبهام والغموض. وما زلنا حتى الآن نحاول الكشف عن معنى هذا النوع من التنمية الذي لم يجد له أي أصداء في الواقع العملي» [1].

وإذا ما تأملنا جيدا في مضمون التوصيات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية، نجد انعكاساتها السلبية على الدول النامية تتمثل فيما يلي:

1 - الدعوة إلى الحد من استخدام الوقود الأحفوري مع مراعاة عدم تأثير ذلك على برامج التنمية.

2 - تطوير وتعزيز استخدام التكنولوجيا الملائمة ومصادر الطاقة الأقل تلويثا، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

3 - تشجيع البحث العلمي لتطوير التكنولوجيات ومصادر الطاقة الأقل تلويثا.

4 - إتخاذ التدابير الإدارية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف. وهذا ما يؤدي حتما إلى:

أ - تشكيل الضغط على معظم الدول النامية المصدرة للبترول، حيث يشكل هذا الأخير أكثر من 90% من إجمالي دخلها في التصدير، كما تعتبر هذه العائدات مصدرها الأساسي من العملة الأجنبية ورأس المال وتحقيق التنمية. كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين

---

[*] - Jean Robert Bitt: أستاذ كرسي في جامعة باريس الرابعة -السوربون- ومن المشرفين على البرامج الأكاديمية الجغرافية ورئيس اللجنة الوطنية للجغرافيين الفرنسيين.

[1] - مناهج الجغرافيا الجديدة: مناظرة عقدت في أواخر 1995 في معهد الجغرافية في جامعة باريس الرابعة، مجلة شؤون الأوسط، يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد: 50 آذار / مارس، 1996، ص22.

ازدهار هذه الدول وسوق النفط العالمية، وفي حالة وجود عوائق أمام النفط، فإن اقتصاد هذه الدول سيكون في خطر [1].

ب - التأثير على الدول النامية في إستمرار نموها الاقتصادي والصناعي على حد سواء [*] . وهذا من خلال توظيف العلم والتكنولوجيا لصالح الدول القوية. وما الشكوك حول الوقود الأحفوري، وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون -بشكل خاص- وارتباط ذلك باحتمال إجراءات من قبل الدول الصناعية، غير معتمدة على حقائق علمية - ومتناقضة - بهدف خفض إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون... إلاّ دليل على ما أقول، لأن مبتغى الدول الغربية هو التحكم في سياسة الطاقة والوقود، وهذا ما يجري حاليا في العالم.

جـ - إن الدعوة لإتخاذ إجراءات اقتصادية -التي أقل ما يقال عنها أنها مشبوهة- يفسرها المحللون على أنها تدعم فرض ضريبة الطاقة والكربون، والتي لا تتفق واهتمامات الدول النامية، ولأن تطبيق مثل هذه الإجراءات غير العادلة، سيؤدي إلى نقل الأموال، من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وهذا ما لا تستطيع الـدول النامية القيام به، كما سيؤدي إلى رفع تكلفة الاستخدام النهائي للطاقة مما ينعكس سلبيا على زيادة أسعار الواردات ورفع المديونية من جهة، وعدم التحكم في مسار التنمية الإجتماعية الشاملة من جهة ثانية.

د - إن تراجع طلب الدول الصناعية على الوقود الأحفوري، قد يسبب مشكلة انخفاض أسعاره، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة في الدول النامية . وزيادة إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي سيعيق نجاح أي إجراء متخذ من جانب الدول الصناعية لوحدها . كما يشجع على نقل الصناعات المستهلكة للطاقة من الدول التي تبنت ضريبة الطاقة والكربون إلى دول تكون القيود فيها أقل. وإذا حدث هذا فمعناه إعادة توزيع إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عوضا عن جهد محدد يتناول موضوع التغير المناخي بشكل كامل وعلى نطاق عالمي.

هـ - إن النتيجة الأخرى التي يمكن أن تتولد عـن مثل هذه الإجراءات تكمن في إعادة الدول النامية النظر في إلتزاماتها المالية بزيـادة طاقتها الإنتاجية، للاستجابة إلى

---

[1] - محمد مختار اللبابيدي، "مؤتمر ريو: البيئة والطاقة والتنمية "، المرجع السابق الذكر ، ص80.

[*] - وعلة ذلك، أن النماذج العلمية أهملت دور المحيطات في إمتصاص الحرارة. وقد علق على هذا التناقض الأستاذ: "ليتشارد ليندزن" Richard Lindzen، من دائرة الأرصاد الجوية من معهد "ماساشوسيت للتكنولوجيا" بقوله: «لا يوجد سبب حقيقي في العالم يدعو إلى الإعتقاد بأن أي نموذج رياضي حول المناخ صحيحا». (أنظر: مؤتمر الطاقة العربي الخامس، المرجع السابق الذكر، ص31).

الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، وما يمكن أن ينتج عن مثل هذا الإجراء من نقص في إمدادات برامج التنمية في الدول النامية [1].

و - ولا شك أن العلاقة بين التنمية الإقتصادية والسياسة الطاقوية، وانسجامها مع البيئة هي علاقة جدلية ومتشابكة- إذ يتعذر علينا إهمال عامل دون الآخر- يستوجب أن تكون المنظومة القانونية البيئية والسياسة الطاقوية متماشية مع حاجيات التنمية الإقتصادية من جهة، وأن تكون هذه الأخيرة حلقة مكملة للتنمية الشاملة من جهة ثانية. وعليه فيجب أن يكون التوازن بين حاجات التنمية الشاملة وضروريات البيئة السليمة، وهنا يبرز بقوة دور القانون الدولي العام بمختلف نزعاته وتفرعاته. فالطلب المتنامي على الموارد الأساسية يصطدم بناحية رئيسية أخرى من نواحي معادلة الموارد العالمية: إن العرض العالمي لبعض المواد محدود تماما. ففي حين أن الأرض تنعم بكميات هائلة من المواد الأكثر حيوية، مثل الماء والأرض الصالحة للزراعة والمعادن والخشب والوقود الأحفوري، ثمة حدود عملية لما يمكن استخراجه من البيئة العالمية. وفقا لدراسة علمية حديثة نشرها الصندوق العالمي للحياة البرية.W.W.F في عام 1998، خسرت الأرض حوالي ثلث ثروتها الطبيعية المتاحة فيما بين عامي 1970 و 1995 كنتيجة للنشاط البشري، أي أكثر مما خسرته في أي فترة أخرى في التاريخ، وهذا ما أدى إلى هبوط خطير في توفر موارد حيوية كثيرة ونوعيتها، بما في ذلك غطاء الغابات، ومصائد الأسماك البحرية، ومنظومات الماء العذب، والوقود الأحفوري[2].

ز - كذلك، أن التركيز المفرط في المذكرة 21، على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، دون الإشارة إلى تأثيراتهـــا البيئية والاقتصادية والأمنية، يدفعني إلى التساؤل الموضوعي عن الدافع الحقيقي للتركيز على الوقود الأحفوري؟ ومع العلم بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة - وابتداء من دورتـــها الأخيرة في نهاية عام 1992 وما بعدها - قد إعتمدت على مواثيق واتفاقات "ريو دي جانيرو"، و"كوبنهاغن"، و"بكين"،و"جوهانسبورغ"، إلخ... وشكلت لجان للمتابعة والتنفيذ.

---

[1] - محمد مختار اللبابيدي، "مؤتمر ريو: البيئة والطاقة والتنمية "، المرجع السابق الذكر ، ص81-82.

[2] – مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (ترجمة: عدنان حسن)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص25.

كما شكل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لجان من المنظمات المتخصصة المنبثقة عن الأمم المتحدة برئاسة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة: الفاو (F.A.O.) لمتابعة تطبيق فصول المذكرة 21.

كذلك تم عقد اجتماعات دولية لمناقشة الخطوات التنفيذية للاتفاقية العامة بشأن التغير المناخي [1]، واتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي، بالإضافة إلى المفاوضات التي تجري حاليا.

إلا أنه يستوجب على الدول النامية، وخاصة الدول العربية الإسلامية، أن تراعي الجوانب الأساسية التالية:

1). ضرورة التمييز بين أسباب المشكلات البيئية في الدول الصناعية الناتجة عن التقدم الصناعي وأنماط الحياة الإجتماعية، وبين ما يجري في الدول التي تعاني الفقر والتخلف والتبعية وتدهور البيئة.

2). وضع سياسة طاقوية تكون في خدمة التنمية الشاملة، وهنا يبرز دور الخـــبراء أو المنظمات البترولية المختصة، سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الدولي.

3). لا بد من تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة والطاقة.

4). إن إستثمار أي مصدر طبيعي، يجب أن يأخذ في الحسبان، وبدون تمييز كل الأبعاد الإقتصادية والبيئية والاجتماعية.

5). ضرورة محاربة كل الآثار السلبية الناتجة عن عملية التنمية، والتي ينحصر معظمها في التلوث، والذي يمكن أن يكون محليا كمداخن المصانع، ووسائل المواصلات، أو يكون إقليميـــا مثـــل الأمطار الحمضية، والبقع النفطية، والإشعاعات النووية، والنفايات السامة. أو يكون عالميا مثل آثار غازات الدفيئة على المناخ، والتي ما تزال موضع نقاش حاد، حيث يسودها عدم اليقين العلمي، دون نسيان النفايات الإشعاعية والسامة التي تحاول الدول الصنـــاعية تصديرها، لدفنها في أراضي الدول النامية مقابل بعض الدولارات القليلة!!

---

[1] - كريستوفر فلامين، إرتفاع درجة حرارة الأرض: إستراتيجية عالمية لإبطائه، (ترجمة: سيد رمضان هداوة)، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994، ص9.

6). كذلك نجد أن موضوع حماية البيئة الدولية يتسم بالتشعب والتفرع في جميع المجالات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية. ولكن يجب أن لا يطغى الجانب الإيديولوجي على الحقائق العلمية، ولو أنني لا أنكر العلاقة بينهما.

7). إن التركيز على غاز ثاني أكسيد الكربون، كأحد العوامل الهامة في ظاهرة البيوت الزجاجية، والمطالبة بالحد من انبعاثه عن طريق فرض ضريبة الطاقة والكربون على مصادر الوقود الأحفوري، أو التحول إلى مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة سيحول المشاكل البيئة إلى مشكلة طاقوية.

8). كما أن فرض ضريبة الطاقة والكربون، لن يؤدي إلى تحقيق الهدف المعلن عنه وهو تخفيض نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون المنبعث إلى الجو، بل سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي العالمي، وخاصة في مجال رفع الأسعار والإختلالات المالية والتفاوت بين الدول الغنية القليلة والدول الفقيرة التي تشكل الأغلبية.

9). كما لا يجوز لأي إجراء أو قرار، يتفق عليه دوليا، أن يحد من برامج التنمية في الدول النامية، ومساعدتها في استخدامها وصيانتها وعدم استخدام الأراضي الخاصة بهذه الدول أو استخدام مياهها الإقليمية لدفن النفايات والمخلفات الصناعية السامة [1].

5- الاستنتاجات والاقتراحات والتوصيات:

وانطلاقا من المبادئ السالفة الذكر، يمكن لي أن أعطي بعض التحليلات والتصورات بالمرتبطة إدارة حماية البيئة الدولية في أبعادها الإستراتيجية، والتي مجمل العمليات اللازمة لوضع، وتنقيح، وتطبيق بعض التصرفات اللازمة لإنجاز بعض النتائج المرغوب فيها.

و لكي تتولى الإدارة تنمية إستراتيجياتها، فان عليها أن تراعي الغرض والرسالة و الأهداف المرسومة سلفا من قبلها، مع التذكير دائما بان يكون المنطلق الأساسي في

[1] - محمد مهنا مهنا، ياسين حسن ياسين ،" دور الإعلام في بلورة توازن بين البيئة والتنمية"، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، المجلد: 18، العدد: 66، صيف 1993، ص18.

تخطيط الإستراتيجيات نابعا من السياسات العامة الداخلية للدول[1]، ومن الإنسان تحديدا. ذلك أن الأساس الحقيقي لإستراتيجية إدارة حماية البيئة يكمن في الرقابة الذاتية، وتنمية الضمير المهني لدى الإنسان في كل أعماله، بإعتباره سيد الكون وخليفة الله في الأرض، و هنا تبرز أهمية الأخلاقيات الوظيفية في الإدارة والمجتمع معا.

وتبنى إستراتيجية إدارة حماية البيئة على مدى اقتناع المواطنين بتغيير سلوكهم نحو الأحسن، دافعة إياهم للعمل و التكافل مع بعضهم البعض. وعليه فإن «الإستراتيجية تعني التغيير من أجل القيم والاقتصاد والسلوك الإجتماعي البيئي المختلف عما هو سائد في هذه الأيام، و الذي غالبا ما يرى واصفوها أن المواطنين يحتاجونه من أجل الحفاظ على البيئة و من أجل بناء حياة أفضل» [2].

والإستراتيجية تتطلب خطوات محددة و واضحة أثناء وضعها، و التي يمكن أن نجملها في المراحل التالية:

أ- **تحديد مدى هذه الإستراتيجية**: و في هذه المرحلة يتم:

1. إنشاء بنك للمعلومات عن مصادر الثروة الطبيعية، وعن حالة البيئة، وعن المسح البيئي، وعن التلوث بكل أنواعه، لكل منطقة أوجهة. مع تحديد المنطقة الجغرافية التي سوف تشملها الإستراتيجية.
2. الوقت اللازم لوضع و تنفيذ هذه الإستراتيجية.
3. تحديد الجهات المسؤولة عن وضع الإستراتيجية و تنفيذها.

ب- توضيح حالة البيئة: بناء على المعلومات المجمعة، يقوم مجموعة من العلماء والمتخصصين والإداريين و صانعي القرار، بتوصيف الحالة الحقيقية للبيئة على مستوى كل الوحدات الإدارية، سواء بإعداد بيانات، أو بإعداد خرائط و أشكال وترسيمات بيانية. وهنا تبرز الإستراتيجية التقانية (أي الحضارية البيئية) كجزء من الإستراتيجية الشاملة.

جـ - الأهداف و المعوقات: في هذه المرحلة يتم التركيز على البيئة و الفقر البيئي بناء على المستويات السابقة، من قبل كل الشركاء الإجتماعيين. بمعنى أن

---

[1] - Robert McHenry (Editor), The New Encyclopedia Britannica, Tome: 20 Chicago: University of Chicago, 1993, p.647.

[2] – أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، موسوعة بيئة الوطن العربي: التكافل الإجتماعي البيئي، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2001، ص99.

تجسد لامركزية الرقابة والإدارة التشاورية بالأهداف التي أصبحت تتخذ من اغلب التقنيات الإدارية المعاصرة[1].

د- صياغة الأسئلة: و في هذه المرحلة يتم الرجوع إلى كل المسؤولين وصانعي القرار، والجمعيات، و المواطنين، و المنظمات العلمية المتخصصة، لمعرفة مدى ملائمة أهداف الإستراتيجية لمتطلبات كل جهة وكل وحدة إدارية. ومنتهى هذه المرحلة أن تكون السلطة موزعة بين المؤسسات والأفراد[2]، ليس بإدخال العوامل السياسية وحدها، بل يجب مراعاة كل الأبعاد الأخرى.

هـ- جمع المعلومات: و فيها يتم جمع المعلومات عن مصادر الثروة الطبيعية حاليا ومستقبلا، ومصادر التلوث و عتباته وآثاره الجانبية على البيئة، وحتى الأخطار التي يمكن أن تقع في المستقبل على الصحة و البيئة، وعلى الأجيال القادمة. وكل هذا لابتسار الأزمات Anticipation وإدارتها، وتجنب صدمات المستقبل المحتملة.

و- دراسة الحالة الراهنة: وفيها يتم التركيز على الاعتبارات الإقتصادية والتكاليف والجهات الممولة، والعائد الناتج عن تطبيق هذه الإستراتيجية، وتكاليف التدريب ومرتبات القائمين على التنفيذ.

ز- تقييم البدائل: و فيها يتم حصر للبدائل التي يمكن اتخاذها في حالة فشل احد الخطط، أو في حالة عدم تنفيذها.

ح- اختيار مكان البدء: حيث أنه يصعب تنفيذ الإستراتيجية على إقليم الدولة بكاملها في البداية، ولكن يمكن البدء من جهات معينة تختار بعناية فائقة على الأساس كل الفروقات البيئية المسجلة من خلال الخطوات السابقة، و من ثمة يمكن التعميم.

ط- المراجعة و التصحيح: و في هذه المرحلة الحاسمة، تتم المراجعة والتقويم لكل ما تم الوصول إليه، مع إعادة اختيار الأهداف و تحليل المعوقات، بالإضافة

---

(1) - E.J. Broster, Planning Profit Strategies, London: Williams Clowes& Sons Limited, 1971, p.2.

(2) - William Ascher, William .H. Overholt, Strategic Planning Forecasting: Political Risk and Economic Opportunity, New York: John Wiley & Sons, 1983, p.143.

إلى ما تم استحداثه من معلومات، و التي تفيد في تصحح أو إعادة صياغة الإستراتيجية.

ي- تجميع و تقويم البرامج البديلة: و في هذه المرحلة بالذات يكون للأساليب الكمية والحسابية أهميتها القصوى في تقييم و إعداد برامج بديلة. كما يبرز بجلاء التحكم في نظم المعلومات وتقانياتها.

ك- اتخاذ القرار: و في هذه المرحلة يقوم صناع القرار باستعراض الإستراتيجية في كليتها، و وضع الأولويات في التنفيذ، مع استعراض كل مقومات النجاح قبل البدء. فالقرار في واقع الأمر هو اختيار بين بدائل متعددة، العبرة في هذه المرحلة لا تكمن في وضع الإستراتيجية، وإنما النجاح في تنفيذها و إدارتها[1]. على جانب ربط العملية ببعدها النفسي الفني من جهة، وبعمليات التخطيط ورسم السياسات والتنظيم من جهة ثانية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن أن نحدد المفهوم العام لماهية الإدارة الإرتيادية (أي الإستراتيجية) لحماية البيئة بالرجوع إلى العناصر الأساسية المحددة لها، وهي كالتالي:

1. إصدار التشريعات البيئية.
2. مراعاة الأبعاد السياسية و الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في إستراتيجية العمل البيئي الشامل.
3. تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة، أو ما أصبح يعرف اليوم بإدارة التنمية البيئية، وضرورات حماية الموارد الطبيعية والبيئية.
4. كما أن النظرة الإستشرافية والإبتسارية لابد وأن تكون لصيقة لإستراتيجية إدارة حماية البيئة، في الأبعاد المستقبلية، بالإعتماد على ما يلي:

أ- **اعتماد مبدأ لامركزية إدارة حماية البيئة، لأجل توسيع دائرة العمل البيئي. وهذا ما يتطلب ضرورة** الحرص على استخدام التكنولوجيا الملائمة، والمتوسطة التي تراعي الخصائص الإجتماعية والثقافية لكل بيئة، مع مراعاة الاختلافات السائدة بين هذه الدول

---

[1] – أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، موسوعة بيئة الوطن العربي: التكافل الإجتماعي البيئي، المرجع السابق الذكر، ص106.

من جهة، والتنسيق بين مختلف الإدارات والجهات المهتمة بشؤون البيئة داخـل كل دولة، لاتخاذ موقف موحد يعكس وجهـة نظرها في المحافل الدولية والإقليمية من جهة ثانية. ولا يكون ذلك إلا بالمشاركة الفعالة في الندوات والمناقشات العلمية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة، سواء على المستوى الدولي، أو سواء على المستوى الإقليمي والوطني.

ب- **التدريب اللازم عن طريق الخبراء والمختصين.** وإنشاء وتوجيه ودعم مراكز البحث العلمي لدراسة المشكلات البيئية ومتابعتها، وهنا أؤكد على وضع سياسات علمية وجامعية تعيد الإعتبار للباحثين الجامعيين، الذين نجد معظمهم مهمشين معزولين، أو هم في خدمة الغير عن طريق هجرة الأدمغة.

جـ- تبادل الخبرات و الكفاءات مع الدول والمجموعات التي تشترك معنا فـي وجهـات النظر حول المجالات البيئية المختلفة. **ولكي يتسنى للـدول الناميـة، والـدول العربيـة الإسلامية خصوصا، من تكوين كتلة دولية إزاء قضاياها العادلة، يجب أن تأخـذ بزمـام المبادرة أولا، وان تكون هذه المبادرة مدعمة شعبيا ثانيا.**

د- زيادة وعي وتحسيس المجتمع بالقضايا البيئية. من خلال وسائل الإعلام والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني.

هـ- مراعاة التداخل القائم بين الأبعاد السياسية والأبعاد البيئية، خصوصـا فيمـا يتعلـق بواجبات وحقوق الإنسان والاتجاهات السياسية العالمية، وتحديد الـرؤى بشـأن العالميـة Universalité والعولمة Globalization/Mondialisation.

و- تصاعد الحركات، من جمعيات وأحزاب ومنظمات غير حكومية، المنظمـة والداعيـة إلى مراعاة الأبعاد البيئية[1].

ز- التوجه الحاصل في ميدان المنح، و الذي أصبح مرتبطا بسياسة الإقراض مـن قبـل الدول المانحة، خصوصا بعد استفحال الأزمات الإقتصادية والاجتماعية في العالم.

---

[1] ـ كمال المنوفي، قضايا البيئة في مصر بين الدولة و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2003، ص39.

ح- أيضا نجد التغير الواقع في خريطة التكتلات الدولية، مما أدى إلى إدخال قضايا البيئة في الخلافات السياسية والاقتصادية، ومن أهم هذه الخلافات، نجد المعارضة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بعدم تصديقها على إتفاق كيوتو.

7- الخاتمة:

وفي كل ما سبق تتضح ضرورة التفكير في رسم رؤى إرتيادية (إستراتيجية) جديدة لإدارة حماية البيئة الدولية والإقليمية والمحلية، على أن تكون نابعة لا تابعة، وتعتمد أساسا على عاملي المبادأة و التمويل الذاتيين، لا بالإعتماد على القروض والمساعدات الخارجية و الخبرات الأجنبية وحدهما.

خصوصا وأن الأهداف الإستراتيجية التي يرمي إليها النظام الدولي الجديد - القديم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بفرض الضريبة الطاقوية على الدول النامية، وإجبارها على الأخذ بسياسة الطاقات الجديدة والمتجددة دون مساعدتها في اقتناء التكنولوجيا الملائمة، وتحميلها مسؤولية تلويث البيئة، رغم أنها لا تشارك في الصناعة العالمية إلا بنسبة 3% - ناهيك عن السياسات التي تحاول أن تفرضها على الدول السائرة في طريق الاستقلال الاقتصادي والثقافي إلخ... - لوجدناها تمثل صورة مصغرة عن الهيمنة الإمبريالية والاستعمار البيئي الجديد...

المراجع العلمية:

أ- باللغة العربية:

1. عبد اللطيف الحمد، "التأثيرات الإقتصادية للموضوعات البيئية على الدول العربية المصدرة للنفط"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 17، العدد: 59، ربيع 1990.
2. عصام الحناوي، "قضايا البيئة وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 19، العدد: 70، صيف 1994.
3. مجلس الطاقة العالمي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، معجم الطاقة: عربي - إنجليزي - فرنسي، الطبعة الثالثة الكويت، القاهرة: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1994.
4. جامعة الدول العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الإجتماعي. المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مؤتمر الطاقة العربي الخامس، « البيئة والطاقة والتنمية »، القاهرة من 7 إلى 10 ماي، 1994.
5. جورج ميشيل، " الشركات النفطية في الدول المنتجة بحاجة إلى تفعيل دورها على المستوى العالمي"، مجلة البترول و الغاز العربي، تصدر بفرنسا، المجلد: 30، عدد مارس 1994.

6. محمد مختار اللبابيدي،" مؤتمر ريو: البيئة و الطاقة و التنمية"، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 18، العدد: 67، 1993.
7. رجب سعد السيد، في عرضه لكتاب جيفري ماكنيلي و آخرين، قضية أغنياء الأرض و فقرائها: التنوع الحيوي (Biological Diversity)، مجلة العربي، الكويت، العدد : 431، أكتوبر 1994.
8. ويبجرن كارليس، إيفيل إستنسيس، بنجت داهلستوم، "مناخ الأرض: التغيرات الطبيعية والتأثير البشري"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 20، العدد: 72، 1995.
9. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «دليل البيئة العالمية: 1994-1995»، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1995.
10. سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ذو الحجة 1416هـ/ مايو 1996م.
11. نادر فرجاني، "قمة التنمية الاجتماعية: ماذا تحمل من جديد؟"، مجلة العربي، الكويت، العدد: 436، مارس 1995.
12. نيرمين السعدني، "بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ "، مجلة السياسة الدولية، تصدر بجمهورية مصر العربية، السنة:37، العدد: 145، يوليو / جويلية 2001.
13. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التشريعات البيئية، القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع، 1996.
14. مها سراج الدين كامل، "القمة العالمية للتنمية المستدامة: رؤية تحليلية "، مجلة السياسة الدولية، تصدر بجمهورية مصر العربية، السنة:38، العدد: 150، أكتوبر 2002.
15. مجلة شؤون الأوسط، التي تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد: 26، كانون الثاني / شباط، 1994.
16. سينيثيا بولوك شتى، حماية الحياة على الأرض: خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون، ترجمة: أنور عبد الواحد، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.
17. حسين عبد الله، "موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد: 18، العدد: 67، 1993.
18. إبراهيم وليد، "الدول المصدرة للنفط ترد على مشروع ضريبة الطاقة بالدعوة إلى الحوار"، مجلة البترول والغاز العربي، يصدرها المركز العربي للدراسات البترولية، باريس، عدد ماي، 1993.
19. مناهج الجغرافيا الجديدة: مناظرة عقدت في أواخر 1995 في معهد الجغرافية في جامعة باريس الرابعة، مجلة شؤون الأوسط، يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد: 50 آذار / مارس، 1996.

20. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (ترجمة: عدنان حسن)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
21. كريستوفر فلامين، ارتفاع درجة حرارة الأرض: إستراتيجية عالمية لإبطائه، (ترجمة: سيد رمضان هداوة)، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.
22. محمد مهنا مهنا، ياسين حسن ياسين ،" دور الإعلام في بلورة توازن بين البيئة والتنمية"، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، المجلد: 18، العدد: 66، صيف 1993.
23. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، موسوعة بيئة الوطن العربي: التكافل الإجتماعي البيئي، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2001.
24. كمال المنوفي، قضايا البيئة في مصر بين الدولة و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2003.
25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 93-99، مؤرخ في 10 أفريل 1993م، يتضمن المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 06 ماي 1992، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1993، السنة الثلاثون، العدد: 24.

ب- باللغة الفرنسية:

26. Borjn Larsen et Anwar Shah, " combattre l'effet de serre", Revue Finances et Développement, France, Décembre, 1992.
27. Alain Lipietz, "Les négociations écologiques globales: Enjeux Nord-Sud", Revue tiers-monde: Institut d'études du développement économique et sociale, France, Vol: XXXV, N° 173, Janvier-Mars, 1994.
28. Etienne Davginon, L'Energie et le Développement: Quels enjeux? Quelles méthode, Paris: Technique documentation-Lavoisier, 2ème édition, 1995.
29. Jean Michel Stoullig (A.F.P), "Le mondât de Berlin est considère un succès en demi- teinte", LA TRIBUNE, Algérie, du 11 Avril, 1995.
30. Programme des Nations Unies pour le développement (P.N.U.D.), Banque Mondiale d'Assistance a la Gestion du Secteur de l'Energie (E.S.M.A.P.), Semaine MAGHREB: Enjeux et Stratégies Energétiques, Marrakech, Maroc, du 10-14 juin, 1991.

جـ- باللغة الإنجليزية:

31. World Meteorological Organisation (W.M.O), United Nations Environment Programme (UNEP), «The I.P.C.C.: Climate Change Response Strategies», 1990.
32. J.J Ager: Editor, Climate Change: Science, Impact and Policy, London: Cambridge University Press, 1991.
33. Schneider J., World Public Order of the Environment (Towards an International Ecological Law and Organization), London: Stevens and Sons Editions, 1979.

34. Vanlier I. H., Acid Rain and International Law, Amsterdam: Sjithoff and Noordhoff Editions, 1981.
35. Robert McHenry (Editor), The New Encyclopedia Britannica, Tome: 20 Chicago: University of Chicago, 1993.
36. E.J. Broster, Planning Profit Strategies, London: Williams Clowes& Sons Limited, 1971.
William Ascher, William .H. Overholt, Strategic Planning Forecasting: Political Risk and Economic Opportunity, New York: John Wiley & Sons, 1983.